ISSN 1412-226x

الأزهار

نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

في هذا العدد

- الحفاظ على البيئة ودفع تلويثها في الإسلام
- متعلم العربية في إندونيسيا حاجاته وتطلعاته
- المعرفة والبحث عن اليقين عند عبد الكريم القشيري
- سلسلة الشخصيات الحوارية في القرآن
- قلب الدين صوره وتكييفه دراسة تأصيلية تحليلية
- منهج فهم السنة النبوية عند الإمام الشافعي في كتابه "الرسالة"
- ضوابط معرفة الحديث الموضوع عند ابن القيم في كتابه المنار المنيف

السنة الثالثة عشرة العدد 1 1437 هـ/2016م

ISSN 1412-226x

AL-ZAHRÄ'

الزهراء

نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا، تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

A refereed academic twice yearly, published by Faculty of Islamic and Arabic Studies,
Syarif Hidayatullah State Islamic University (UIN) Jakarta,
and concerned with Islamic and Arabic research and studies

Volume 13, No 1, 1437 H/2016 M السنة الثالثة عشرة، العدد 1، 1437هـ/2016م

رئيس التحرير
غلمان الوسط عمر حسن

هيئة التحرير
محمد شيرازي دمياطي أحمددين أحمد طهار
أحمدي عثمان يولي ياسين

تحرير ومراجعة لغوية
فاتح الندى أدي فخر الدين

تجهيز فني
محمد خير المستغفرين

سكرتير التحرير
نيل الهدى

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير:
Fakultas Dirasat Islamiyah Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah,
Jl. Ir. Juanda No. 95 Ciputat Jakarta 15412 Indonesia

البريد الإلكتروني:
journal.alzahra.fdi@uinjkt.ac.id

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت:
http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra

المحتوى

حديث الزهراء

الحفاظ على البيئة ودفع تلويثها في الإسلام

فاتح الندى وأدي سوفريادي ومحمد أيوب 5

البحوث والدراسات

متعلم العربية في إندونيسيا حاجاته وتطلعاته

وائل علي السيد 19

المعرفة والبحث عن اليقين عند عبد الكريم القشيري (ت 465 هـ)

عبد الحي الكتاني 36

سلسلة الشخصيات الحوارية في القرآن

نبيل 54

قلب الدين صوره وتكييفه دراسة تأصيلة تحليلية

بيدر محمد بن محمد حسن 61

منهج فهم السنة النبوية عند الامام الشافعي في كتابه "الرسالة"

عبد الحكيم الواحد 76

ضوابط معرفة الحديث الموضوع عند ابن القيم في كتابه المنار المنيف

أدي فخر الدين 96

ضوابط معرفة الحديث الموضوع عند ابن القيم في كتابه المنار المنيف

أدي فخر الدين
كلية الدراسات الإسلامية جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا

Abstract
Fabrication of hadith is a problem that has existed since the beginning of Islam until now with various reason, this article describes the methodology used by Ibn Qayyim through his book Manarul munif that contain rules and criteria in recognizing of fabricated hadiths in the study of matn hadith criticism. This indicates the moslem scholars have studied seriously the study of matn hadith criticism to maintain the validity of a tradition in addition to criticism sanad hadith.

Key Word: *ابن القيم (ibn qayyim), وضع الحديث (fabricated hadith), نقد المتن(matn criticism)*

قد عيّن بعض العلماء بداية الوضع، حيث ظهر لهم أنه بدأ في سنة أربعين على عهد الخليفة الراشد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حين تنازع المسلمون شعياً وأحزاباً، وانقسموا سياسياً إلى جمهور، وخوارج، وشيعة، أي أن الوضع ظهر وبدأ مع ظهور الفتنة والانقسام بين المسلمين.[1]

وقد رأينا فى هذا العصر احتجاج بعض الوعاظ بالاحاديث الموضوعة سواء كان لجهلهم انها موضوعة ام لقصد انتصار مذاهبهم او لجلب غرض من الاغراض الشحصية. فانتشرت الاحاديث الموضوعة فى المجتمع نتيجة عدم معرفتهم بعلامات الوضع فى السند والمتن.

ولكن قد تعسر المجتمع العام معرفتها من خلال سندها، لقلتهم فى التعمق بعلم المصطلح وبأن اكثر الوعاظ سرد الحديث بدون ذكر سنده. لذا، فأيسر الطرق لمعرفة الوضع فى الحديث فهو من خلال متنها، الذي يسمى العلماء الأن بنقد متون الحديث.

والمقصود بمعرفة الوضع هنا هو الاحساس بان هذا الحديث "فيه شيء". ونحن نحتاج الى تفتيش الكتب والمراجع فى تعيينه: هل هو موضوع ام ليس موضوعا. ومن العلماء من افردوا فى تصانيفهم ووضعوا قواعد وضوابط في معرفة وضع الحديث من خلال متنها هو شمس الدين بن قيم الجوزية في كتابه المنار المنيف.

تعريف الحديث الموضوع

الحديث في اللغة يأتي بمعنى: الخبر والنبأ، كما في قوله تعالى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى)[2] والحديث أيضًا يأتي بمعنى الكلام، كما في قوله تعالى: (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهاً)[3] ويكون الحديث بمعنى الجديد الذي هو ضد القديم،[4] وفي القاموس: الحديث: الجديد والخبر.[5] والخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث. فلا فرق إذن عند الجمهور بين الحديث والخبر.

والتعريف المختار للحديث فى الاصطلاح هو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف خِلقي أو خُلُقي، أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي.[6]

وأما الوضع لغة هو اسم مفعول من وضَعَ الشيءَ يَضَعه بالفتح وَضْعاً[7] والوضع ضدّ الرّفع.[8] ومنها معنى "الإلقاء"، كما في قوله تعالى: (وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ)[9] أي: حتى يلقين هذا الحمل.

وتأتي مادة (وضع) في اللغة لمعاني عدة، منها:

- الحطُّ، والوَضيع : المَحْطُوطُ القَدْر[10]
- الإسقاط ، يقال : وعُنُقَهُ ضَرَبَها ، والجِنايَةَ عنه أسْقَطَها[11]
- الإلصاق: قال ابن دحية: الموضوع: الملصق، يقال: وضع فلان على فلان عاراً إذا ألصقه به، والوضع أيضاً : الحطّ، والإسقاط[12]
- الاختلاق: وضَعَ الشيءَ وَضْعاً: اخْتَلَقَه،[13] والأحاديث المَوْضوعة: المُخْتَلَقَةُ.[14] فيكون معناه : الحديث المُنْحَط ، أو المُسْقَط ، أو المُلْصَق ، أو المخْتَلَق.[15]

والوضع في اصطلاح المحدثين، فقد عرفه النووي بقوله هو المختلق المصنوع،[16] فالحديث الموضوع في علم الحديث، هو المختلق المصنوع وهو شر الأحاديث الضعيفة أى الذي يُنسب إلى رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم كذباً وليس له صلة حقيقية بالنبى وليس هو بحديث لكنهم سموه حديثا بالنظر إلى زعم راويه.[17]

التعريف بابن قيم الجوزية

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حَرِيز، الزُّرَعِي الأصل، ثم الدمشقي، الحنبلي، المشهور بابن قَيِّم الجوزية، شمس الدين، أبو عبدالله.

وقد اتفقت أكثر المصادر على الوصول إلى جده الثالث (حريز)،[18] بينما وقف بعضها عند جده الأول (أيوب)[19] .وأما أبوه فالجميع ذكروا أنه (أبو بكر)، لم يسمه أحد بغير ذلك، فعلى هذا تكون كنيته اسمه.

ويؤكد ذلك أن ابن القَيِّم نفسه ذكره في قصيدته الميمية في التضرع[20] لم يسم أباه إلا بأبي بكر، وأما ضبط (حريز) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين، وبعدهما ياء منقوطة باثنتين من تحت، ثم الزاي المعجمة في آخره، على وزن (فَعِيل)، وأن هذا الضبط هو الأكثر والأشهر على ألسنة أهل العلم.[21]

وأما شهرته بابن قَيِّم الجوزية، فقد أجمعت على هذه الشهرة كل المصادر التي ترجمته، وبها عُرِف هو بين أهل العلم قديماً وحديثاً.

وأما سبب هذه الشهرة وأصلها، فلأن والده كان قَيِّماً[22] على المدرسة (الجوزية) التي كان ابن القَيِّم إمامها. وهذا كثير عند أهل العلم، ينسبون الرجل إلى وظيفة أو صنعة أبيه أو جَدِّه، كما كان الحافظ

الذهبي يعرف بـ (ابن الذهبي) نسبة إلى صنعة الذهب التي مارسها أبوه.[23]

والمشهور الآن بين أهل العلم ، قولهم: (ابن القَيِّم) بحذف المضاف إليه اختصاراً وجعل (ال) عوضاً عنه، وهذا الاختصار لا مانع منه. كنيته: أنها (أبو عبدالله)، وذلك تكنية له باسم ولده عبدالله، وهو أصغر ولديه. لقبه: (شمس الدين)، ولقبه السيوطي بـ (الشمس)،[24] بجعل (ال) عوضاً عن المضاف إليه، ومنه قولهم: (التقى ابن تَيْمِيَّة والشهاب ابن حجر)، أي تقي الدين وشهاب الدين.

مولده كان في سنة إحدى وتسعين وستمائة (691هـ) الموفق 9 يناير 1292.[25] وذكر الصَّفَدِي يوم ولادته وشهرها، فقال: "مولده سابع صفر سنة إحدى وتسعين وستمائة".[26] وتابعه على ذلك: السيوطي،[27] أما عن مكان ولادته: فلم ينص أحد ممن ترجم له على ذلك، وأنه منسوب إلى (زرع) أولاً، ثم (دمشق) ثانياً.[28]

وبعد أن كَمُلَ له من العمر ستون سنة، توفي هذا الإمام العالم العلامة، وذلك في ليلة الخميس، ثالث عشر من شهر رجب، من سنة إحدى وخمسين وسبعمائة (751هـ) وقت أذان العشاء.[29]

التعريف بكتاب المنار المنيف فى الصحيح و الضعيف

اسم الكتاب

لم ينص ابن القَيِّم على اسم لهذا الكتاب في مقدمته، إجابة على سؤال أو فتوى، ولم أر أيضاً تَسْمِيَتَهُ له ولا إشارته إليه في شيء من كتبه الأخرى.

أما الذين ترجموا لابن القَيِّم وسردوا مؤلفاته، فلم يذكر أحدٌ منهم كتاباً له باسم: (المنار المنيف)، ولكن ذكر بعضهم كتاباً له باسم: (نَقْدُ الْمَنْقُول والْمَحَكُّ المميز بين المردُودِ والْمَقْبُول) وذكرت هنا: أن هذا الكتاب هو نفسه (المنار المنيف)؛ وذلك لمطابقة (نقد المنقول) للمادة الموجودة في (المَنار).[30] فلعل هذا الاسم هو الذي عُرِفَ به قديماً، ثم عُرِفَ بعد باسم (المنار المنيف). وبهذا الاسم ذكره السيوطي ونقل عنه في رسالة له باسم (الأوج في خبر عوج) ، يؤكد أن هذا الاسم هو الذي اشتهر به الكتاب وعُرِفَ أخيرا[32]

موضوع الكتاب

ويرى الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله أن أصل كتاب ابن القيم (المنار المنيف) هو كتاب ابن الجوزي (الموضوعات).[33] و يشتمل هذا الكتاب على إجابة ابن القَيِّم على ثلاثة أسئلة سُئل عنها، وهذه الأسئلة على ترتيب ورودها في الكتاب على النحو التالي:

السؤال الأول: ويشتمل على أربع مسائل، وهي:

السؤال عن حديث "صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك" وكيف يكون هذا التَّضْعِيفُ؟وفي حديث جويرية: "لقد قلتُ بَعْدَكِ أربعَ كلمات، لو وُزِنَت بما قلتِ منذ اليوم لوزنتهن".وحديث "صيام ثلاثة أيام من كل شهر يقوم مقام صيام الشهر". وحديث: "من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله ... ".

وقد قام ابن القَيِّم بالجواب عن هذا السؤال بمسائله الأربع، فبين حال هذه الأحاديث، مع ذكر جملة من الفوائد المتعلقة بها، وبخاصة: الكلام على تفاضل الأعمال وتفاوت درجاتها، وتفاوت قبولها تبعاً لذلك.[34]

السؤال الثاني: وهو لبُّ الكتاب، فقد سُئل ابن القَيِّم رحمه الله: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنْظَر في إسناده؟

وقد أخذ ابن القَيِّم في الجواب عن هذا السؤال فذكر جملة من الضوابط والقواعد التي يمكن من خلالها معرفة ذلك، مع إيراد جملة من الأمثلة من الأحاديث الموضوعة تحت كل قاعدة. وقد ذَكَرَ ضمن ذلك جملة من الأحكام الكلية الجامعة، كقوله: الأحاديث الواردة في ذلك كلها كذب، أو: لا يصح منها شيء، ونحو ذلك.

وهذا هو أهم أبواب الكتاب وأكبرها، وأكثرها فوائد.[35]

السؤال الثالث: عن حديث "لا مهدي إلا عيسى بن مريم"، وكيف يأتلف مع أحاديث المهدي وخروجه؟ وما وجه الجمع بينهما؟ وهل في المهدي حديث أم لا؟ فأخذ في الجواب عن ذلك، وذكر الأحاديث المتواترة في ذكر المهدي وأخباره، وقسم الأحاديث الواردة في المهدي أربعة أقسام: صحاح، وحسان، وغرائب، وموضوعة. وأقوال العلماء في المهدي، وذكر من خرج من الكذابيْن ممن ادَّعى أنه المهدي. و هذا الكتاب يتضمن الكلام على جملة من الأحاديث، وبيان صحيحها من ضعيفها، وإزالة الإشكالات عن بعضها، والتوفيق بين ما يبدو متعارضاً منها، مع اشتماله بصورة أكبر على مباحث مهمة في الأحاديث الموضوعة، وجملة من القواعد والضوابط لمعرفة الحديث الموضوع بالنظر إلى متنه دون إسناده.

اهمية الكتاب

أن هذا الكتاب يعد مرجعا مهما في مجال نقد متن الحديث، وذلك بما اشتمل عليه من ضوابط وقواعد تعين على تمييز الحديث الموضوع من خلال النظر إلى متنه دون إسناده. هذا بالإضافة إلى ما تضمنه من أحكام حديثية: بالصحة، والحسن، والضعف، والكلام على الكثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، إلى غير ذلك من الفوائد التي لا يُستغنى عنها، والتي لا يخلو منها كتاب من كتب العلامة ابن القَيِّم رحمه الله.

ملامح منهج ابن القيم فى المنار المنيف

أولا: يذكر ابن القَيم الضابط أو المعيار الذي يعرف به كون الحديث موضوعاً، ثم يذكر أمثلة لذلك من الأحاديث الموضوعة.

ثانياً: قد يذكرُ ابن القَيِّم أثناء سرده الأحاديث الموضوعة: الشخص الْمُتَّهَم بوضعه، مع بيان حاله، وكلام العلماء فيه. وقد يذكر فرقةً أو طائفة متهمة بوضع حديث ما، كقوله في حديث فضل العدس: "ويشبه أن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه على الْمَنِّ والسلوى، أو أشباههم".[36] وقوله في

بعض الأحاديث الموضوعة في فضائل علي: "كما يزعم أَكْذب الطوائف"[37] يعني الرافضة.

ثالثاً: يُصْدِرُ ابن القَيِّم أحكاماً كلية جامعة في بعض الأبواب، فيقول: "كلُّ حديثٍ في الصخرة فهو كذب مفترى".[38] ونحو ذلك من الأمثلة الكثيرة التي احتلت جزءاً كبيراً من كتابه.

وقد يستثني من هذه الأحكام الكلية بعض الأحاديث، كقوله: "أحاديث فضائل الدِّيكِ كُلُّهَا كذب، إلا حديثاً واحداً: إذا سمعتم صياح الدِّيكة فاسألوا الله فصله".[39] ولكنَّ بعض هذه الأحكام التي أصدرها ابن القَيِّم لا تُسَلَّم له، إذ إن بعض الأبواب التي أطلق القول بعدمِ صحة أي حديث فيها، قد وُجد فيها بعض الأحاديث على خلاف ذلك، وأنها تُستثنى من الحكم بالكذب أو الوضع. احيانا يشير ابن القيم أيضًا إلى الصحيح في الباب عندما يقتضي المقام ذلك، ولعل ذلك هو السر في تسمية كتابه بـ (المنار المنيف) في الصحيح والضعيف، مثل ذكره فى فضائل السور.

إذا ألحنا إلي المنهج نجده يذكر الحديث من غير إسناد، ولا يشير إلى مرجعه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استعان بأقوال العلماء في الحكم على هذا الإسناد، وعلى بيان العلل فيه.

ضوابط ابن القيم فى الراوى

الطوائف والأغراض الباعثة الى الوضع

ومن الأسباب التي ذكرها ابن القَيِّم مما كان باعثاً للوضاعين على وضع الحديث:

الأول: المشركون وعباد الأوثان، قال ابن القَيِّم يصف بعض هذه الطوائف: حديث لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه وهو من وضع المشركين عباد الأوثان.[40]

والثاني: الاستخفاف بالدين والطعن فيه، والتنقص للرسول صلى الله عليه وسلم والإضلال للناس، وهم الزنادقة المبطنون للكفر المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين.[41]

وقد أشار ابن القَيِّم إلى هذه الطائفة عند ذكره أن الحديث الموضوع يشتمل على مجازفات لا يصدر مثلها عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "وأمثال هذه المجازفات الباردة لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق، وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول صلى الله عليه وسلم بإضافة مثل هذه الكلمات إليه"[42]

والثالث: شغل الناس بالخير وصرفهم عن الشر بزعمهم، فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب، والفضائل: كفضائل سور القرآن سورة سورة، وغير ذلك.

وقد أشار ابن القيم إلى هذه الطائفة وصنيعها، فذكر ما قاموا به من وضع أحاديث فضائل السور، ثم قال: "وقد اعترف بوضعها واضعها، وقال: قصدت أن أشغل الناس بالقرآن عن غيره. وقال بعض جهلاء الوضاعين في هذا النوع: نحن نكذب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نكذب عليه. ولم يعلم هذا الجاهل: أنه من قال عليه ما لم يقل، فقد كذب عليه واستحق الوعيد الشديد".[43] وهذه الطائفة غالباً ما ينسبون إلى الزهد والصلاح، ولذا فهم أعظم هذه الطوائف خطرا لثقة الناس بهم.[44]

والرابع: أصحاب الأهواء والبدع، وضعوا الحديث نصرةً لمذاهبهم، وتعصباً لِنِحَلِهم، وتأييداً

لبدعهم: كالروافض، والخوارج، وغيرهم.

قال ابن القيم رحمه الله: "وأما ما وضعه الرافضة في فضائل علي: فأكثر من أن يعد". ثم نقل عن الخليلي قوله: إنهم وضعوا ثلثمائة ألف حديث، ثم قال: "ولا تستبعد هذا؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال".[45]

والخامس: وطائفة من هؤلاء كانوا من أصحاب المصالح الدنيوية، والأغراض الشخصية، فوضعوا أحاديث لتحقيق تلك المصالح، وتحصيل تلك الأغراض.

قال ابن القيم يصف بعض هذه الطوائف: "وكل حديث في الصخرة فهو كذب مفترى، والقدم الذي فيها كذب موضوع، مما عملته أيدي الْمُزَوِّرين، الذين يُرَوِّجُون لها ليكثر سواد الزائرين"[46] ويشير بذلك إلى الأحاديث التي وُضعت في فضل الصخرة ببيت المقدس.

ضوابط ابن القيم فى المروى (متن الحديث)

ولقد أسهم ابن القيم في هذا الجانب إسهاماً فَعَّالاً، وشارك بجهد نافع؛ ذلك أنه قد سئل عن إمكان معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير نظر في إسناده.

فأجاب بعد أن بين أهمية هذا السؤال وعظم قدره بجملة من الضوابط والدلائل التي يعرف بها ذلك،[47] فجاءت كلماته نافعة في بابها، مفيدة لمن طالعها ونظرها.

الضوابط والعلامات لمعرفة الحديث الموضوع

فمن هذه الضوابط والعلامات التي ذكرها ابن القيم رحمه الله:

الأول: اشتمال الحديث على مجازفات باردة لا يمكن أن يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم. والْمُجَازَفَة: هي إرسال الكلام إرسالاً من غير قانون. ويُقَالُ لمن كان هذا شأنه: جازف في كلامه.[48]

فقصد ابن القَيِّم بذلك: أن يكون الحديث مشتملاً على كلام مبالغ فيه، وتهويلات لا ضابط لها. ويكثر هذا النوع من المجازفات الفارغة في أحاديث الترغيب والترهيب، وقد مثَّل ابن القَيِّم لذلك بأحاديث، منها:

حديث:"من صلى الضحى كذا وكذا ركعة، أعطي ثواب سبعين نبياً".

قال ابن القَيِّم: "وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صَلَّى عُمْرَ نوحٍ عليه السلام لم يعط ثواب نبيٍ واحد".[49]

الثاني: أن يكون الحديث مما يكذبه الحس.كأن يكون الحديث مشتملاً على أمر يشهد الواقع المحسوس المشاهد بكذبه، ومن أمثلة ما وضع من هذا القبيل: حديث:"البانجان شفاء من كل داء"[50] وحديث:"البانجان لما أكل له"[51]

الثالث: سماجة الحديث، وكونه مما يُسْخَرُ منه. والسَّمَاجَةُ: نقيض الملاحة، وسَمُجَ الشيء، فهو سَمْجٌ،

وَسَمِجٌ: قَبُحَ.[52] ومن الأمثلة التي أوردها ابن القَيِّم على هذا الأمر: حديث: "لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً ..."[53]

الرابع : مخالفة الحديث لصريح القرآن. حديث مقدار الدنيا، "وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة".[54] فهذا الحديث يناقض نصوص القرآن الكثيرة التي فيها أن الله عز وجل قد اختص بعلم الساعة، ولم يطلع على ذلك أحداً، كقوله تعالى: (يَسْأَلونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاّ هُوَ).[55]

الخامس: مناقضة الحَديث لما جاءت به السُّنة الصريحة مناقضةً بَيِّنة. قال ابن القَيِّم: "فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك: فرسول الله صلى الله عليه وسلم منه بريء[56] ومن أمثلة ذلك مما ساقه ابن القَيِّم: الأحاديث الواردة في مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأنه من تسمى بذلك لا يدخل النار. قال ابن القَيِّم: "وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه صلى الله عليه وسلم: أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة"[57]

السادس: أن يُدَّعى أن النبي صلى الله عليه وسلم فَعَلَ أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه. فإن العادة قد جرت على أن مثل ذلك ينقله العدد الكثير، أما أن يطبق الجميع على كتمان ذلك وعدم نقله، أو ينفرد واحد من دون هذا الجمع بنقل ذلك: فإنه لا يكاد يقع. وقد مَثَّل ابن القَيِّم لذلك بما ادَّعته الرافضة: من أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال:"هذا وَصِيِّ وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا". ثم اتفقوا جميعاً على كتمان ذلك ومخالفته.[58]

السابع: أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم. ومن أمثلة ذلك: حديث: "الحجامة على القفا تورث النسيان"[59] وحديث: "إذا غضب الله أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزله بالعربية"[60] وحديث: "الْمَجَرَّةُ التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش"[61]

الثامن: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، النبي هو وحي. وقد ساق ابن القَيِّم أمثلة كثيرة لذلك، أغلبها من الأحاديث الواردة في حسان الوجوه، وأن النظر إليهم يجلو البصر، أو أنه عبادة، أو أنهم لا يعذبون، وغير ذلك.[62]

التاسع: أن يكون الحديث مشتملاً على ذكر تاريخ حوادث مستقبلة. نحو: "إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت". قال ابن القَيِّم رحمه الله: "وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى".[63] وهذا الحكم مبني على استقراءٍ لأحاديث الباب كلها، فإنه قد قرر أن هذه الأحاديث مع اشتمالها على معان باطلة لم يصح منها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء.

العاشر: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرُقِيَّة أشبه وأليق. ومن الأمثلة التي ذكرها ابن القَيِّم: حديث: "الهريسة تشد الظهر"[64] وحديث: "أكل السمك يوهن الجسد"[65] وحديث: "من أخذ

لقمة من مجرى الغائط أو البول، فغسلها ثم أكلها غفر له"[66]

الحادي عشر: أحاديث العقل كلها كذب، كقوله: "لما خَلَق الله العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال: أدبر فأدبر ...إلى آخره".[67]

الثاني عشر: الأحاديث الذي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد كحديث: "إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان في المسجد فسمع كلامًا من ورائه فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضر".[68] و اطال فيه.

الثالث عشر: من القواعد الكلية التي تبين كذب الأحاديث ووضعها أحاديث الصلوات الأيام والليالي. كصلاة يوم الأحد وليلة الأحد، ويوم الاثنين وليلة الاثنين إلى آخر الأسبوع، كل أحاديثها كذب، أحاديث صلاة الغائب، ليلة أول جمعة من رجب، كلها كذب مختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومثلها ما رواه عبد الرحمن بن منده وهو صدوق عن ابن جهضم وهو واضع الحديث: حدثنا علي بن محمد بن سعيد البصري، حدثنا أبي، حدثنا خلف بن عبد الله الصنعاني، عن حميد الطويل عن أنس يرفعه "رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي" وهذا حديث موضوع.[69]

الرابع عشر: أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه. قصد ابن القَيِّم بذلك: مخالفة الحديث للشواهد الصحيحة من الكتاب والسنة.

وقد مثَّل لذلك بحديث عُوج بن عُنُق، وما جاء من: أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاث مائة وثلاثة ثلاثين وثلثاً، وأن نوحاً لما خَوَّفَهُ الغَرَقَ، قال له: احملني في قصعتك هذه ... إلى آخر ما جاء في الحديث. ثم بين ابن القَيِّم قيام شواهد عديدة من الكتاب والسنة على بطلانه.[70]

الخامس عشر: ركاكةُ ألفاظِ الحديثِ وسماجتُهَا، بحيث يَمُجُّهَا السَّمع، ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن[71] كحديث: "أربعة لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر" يدعو إلى التصنت وإلى إطالة النظر إلى ما لا يجوز، نتنصت على أخبار الناس "وأذن من خبر" ونتسمع أخبارهم "وعين لا تشبع من نظر" المراد إطلاق البصر إلى ما يحل وما يحرم، هذه أحاديث هدفها خبيث وتتعارض مع نور النبوة، وأيضًا معناها سمج لا يجوز للمسلم أن يخدع به، وكذالك حديث ذمّ الحائكين والأساكفة والصواغين، أو صنعة من الصنائع المباحة كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لا يذمّ الله ورسوله الصنائع المباحة.

ومن ذلك حديث: "من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكران وبعث من قبره سكران، وأمر به إلى النار سكران إلى جبل يقال له: السكران...إلى آخره"، فهذه الأحاديث ممجوجة في السمع، بمجرد أن يسمعها السامع يمجها.[72]

السادس عشر: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل.

وقد مثل ابن القَيِّم لهذا الضابط بحديث: "وضع الجزية عن أهل خيبر". ثم بين أنه يشتمل على قرائن عديدة تدل على بطلانه[73] كان في زمن الخطيب جاء اليهود بكتاب إلى الخليفة يزعمون أن النبي

صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن أهل خيبر، أي لم يطلبها منهم، هذا الكتاب أو هذا المكتوب زعموا أن فيه شهادة سعد بن معاذ والذي كتبه معاوية بن أبي سفيان. يقول ابن القيم: وهذا كذب؛ لأن فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق، نعم يعني أن سعدًا سواء قلنا الخندق في أربعة أو في خمسة بين أهل السير فسعد بن معاذ قد توفي عقبها مباشرة بعد حصار قريظة بقليل، وكان فتح خيبر في صفر سنة سبعة.

فمن القرائن التي جاءت في هذا الخبر، وهي تدل على كذبه:

أن فيه "شهادة سعد بن معاذ"، وسعد توفي قبل ذلك في غزوة الخندق. أن سعد بن معاذ مات سنة خمسة، وفتح خيبر كانت سنة سبعة. وفيه "وكتب معاوية بن أبي سفيان". ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح. إلى غير ذلك من القرائن الدالة على كذبه.

ذكر الضوابط الكلية في باب معين

انتقل ابن القيم بعد ذلك إلى وضع ضوابط كلية في باب معين ، فمنها:

- أحاديث الحَمَام لا يصحّ منها شيء، ومن أحاديث الحمام "كان يعجبه النظر إلى الحمام"[74] وحديث "كان يحب النظر إلى الخضرة والأترج والحمام الأحمر"[76] وحديث "لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر أو جناح"

- ومنها أيضًا اتخاذ الدجاج يقول: وليس فيه حديث صحيح كحديث: "الدجاج غنم فقراء أمتي"[77] وحديث "أمر الأغنياء باتخاذ الغنم وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج"[78] .

- أحاديث ذم الأولاد كلها كذب من أولها إلى آخرها، كحديث "لو يربي أحدكم بعد الستين ومائة جرو كلب خير له من أن يربي ولدًا"[79]

- ومنها أيضًا أحاديث التواريخ المستقبلة إذا كانت سنة كذا حدث كذا وحلّ كذا، إذا جاء رمضان في برج كذا ...إلى آخره، كلها أحاديث موضوعة لا يصحّ منها شيء، حديث "عند رأس مائة يبعث الله ريحًا باردة يقبض الله فيها روح كل مؤمن".[80]

- ومنها أحاديث ذكر فضائل السور وثواب من قرأ سورة كذا[81] والذي صح في أحاديث السور حديث فاتحة الكتاب وحديث البقرة وآل عمران أنهما الزهراوان و غيرها.

- ويقول أيضًا وكل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق، وقابل من وضعها طائفة أخرى فوضعوا أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الإيمان يزيد وينقص، ورغم أن القاعدة صحيحة لكن الأحاديث فيها تحتاج إلى ضبط.

- و أحاديث في فضائل الصديق و على, و معاوية و مناقب أبى حنيفة و الشافعى, و احاديث فى ذم الاجناس و البلدان.

- ومنها أحاديث مدح العزوبة، كلها باطل، أحاديث قطع شجر سدر، قال ليس فيها حديث صحيح، ومنها أحاديث مدح العدس والأرز والبقل

– وأحاديث "لا يدخل الجنة ولد الزنا" إلى آخره هذا معارض بقوله تبارك وتعالى: (لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)[82]

فهذه هي الأمارات والضوابط التي وضعها ابن القَيِّم لمعرفة الحديث الموضوع بمجرد النظر في متنه، دون البحث في إسناده (نقد متون الحديث). ويحسنُ في هذا المقام التنبيه على أن بعض الأئمة قد ذكر بعضاً من هذه الضوابط،[83] إلا أن ابن القَيِّم قد انفرد بزيادات عنهم،[84] مع حُسْنِ عرضها وتنسيقها، وجمع أمثلة وشواهد عديدة تحت كل ضابط منها، بحيث تكون مرجعاً مهماً في هذا البابَ.

مواقف وتعاليق على بعض الضوابط

المؤاخذات التي تتوجه على ابن القيم، وهي أنه أطلق في بعض الأبواب الحكم ببطلان كل حديث في الباب دون استثناء لما صح فيه أو ضعف، واستثنى في بعض الأبواب بعض الأحاديث ثم حكم على ما سواه بالوضع، وكان استثناؤه غير تام، إذ كان في الباب الذي حكم ببطلانه من الحديث الصحيح أو الحسن أو الضعيف غير ما استثناه. مثل :

حديث: " لا تسبوا الديك؛ فإنه صديقي ... "[85]

ثم وضع قاعدة فقال: وبالجملة فكل أحاديث الديك كذب إلا حديثًا واحدًا: وهو (إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت الملائكة أو رأت ملكًا) وتمامه (وإذا سمعت نهيق الحمير فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانًا)[86] هذا رواه البخاري ومسلم وهو متفق عليه عندهما.

كيف تصح هذه الكلية، وقد روى أبو داود في سننه في باب ما جاء في الديك والبهائم عن زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول الله (لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة)[87] ورواه الإمام أحمد في المسند،[88] في مسند زيد بن خالد الجهني، قال النووي في أواخر (رياض الصالحين) في باب كراهة سب الديك، وفي أواخر الأذكار في ألفاظ يكره استعمالها: فصل في النهي عن سبّ الديك، وقال الحافظ ابن حجر: وصححه ابن حبان وأخرجه أبو داود وأحمد،[89] ونتوقف مع هذه الكلية التي قالها ابن القيم.

وحديث: "يا حميراء لا تغتسلي بالماء المشمس فإنه يورث البرص" وكل حديث فيه "يا حميراء" أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق. هكذا يقول ابن القيم.

نتوقف مع هذه الكلية، هذه الكلية غير مسلمة، فقد صحت ثلاثة أحاديث جاء فيه ذكر الحميراء، قال الإمام بدر الدين الزركشي: في (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة) أثناء تعداد خصائصها رضي الله عنها الخامس والعشرون، جاء في حقّها: "خذوا شطر دينكم عن الحميراء" وسألت شيخنا الحافظ عماد الدين ابن كثير عن ذلك فقال: كان شيخنا حافظ الدنيا الحجاج المزي يقول: كل حديث في ذكر الحميراء باطل إلا حديثًا في الصوم في سنن النسائي قلت –ابن كثير–: وحديثًا آخر في سنن النسائي أيضًا عن أبي سلمة قال: قالت عائشة: دخل الحبشة المسجد يلعبون فقال لي: (يا حميراء أتحبين أن تنظري إليهم) وإسناده صحيح وروى الحاكم في مسْتَدْرَكه حديث ذكر النبي خروج بعض أُمَّهَات

المؤمنين فضَحِكَتْ عائشةُ فقال: انظري يا حُمَيْرَاء ألا تكوني أَنْتِ ثم الفت إلى علي فقال: إن وليت من أمرها شيئًا فارفق بها. وَقَالَ:صحيح الْإِسنَاد.[90]

وحديث: "للسائل حق وإن جاء على فرس" هذا الحديث ليس موضوعًا،[91]

وقد رواه أحمد فى المسند[92] وأبو داود فى كتاب الزكاة[93] وأخرجه مالك في الموطأ[94] وقال السخاوى: هكذا ووصله ابن عدي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة ولكن عبد الله ضعيف بل رواه ابن عدي أيضا من طريق عمر بن يزيد المدائني عن عطاء عن أبي هريرة وعمر ضعيف أيضا.[95]

وقال المدارسي: أحْمد بن حَنْبل يَقول أَربعَة أَحادِيث تدور عن رسول الله في الْأَسواق ليس لها أصل فذكر منها هذا الحديث. قلت نقل الحافظ السيوطي في اللآلئ عن الْحافظ أبي الْفضل الْعراقي في نكته علي ابْن الصّلاح قال لا يصح هذا الْكلام عن احمد فإنه قد أخرج الحديث الْمذْكور في مسنده عن الحسين قال وهو إسناد جيد ورجاله ثقات انْتهى وكذا جزم بصحته غير واحد لكن قال ابْن عبد الْبر إنه لَيْس بقوي انْتَهَى.[96]

وحديث: "السخي قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الجنة"

قال المناوي: قال الذهبي: ضعيف وتبعه الهيثمي ولهذا قال ابن حبان: الحديث غريب وقال البيهقي: تفرد به سعيد الوراق وهو ضعيف. لكن هذا لا يوجب الحكم بوضعه كما ظنه ابن الجوزي.[97]

خاتمة

كشف ابن القيم الوضع فى الحديث في كتابه المنار المنيف بوصفه للطوائف والأغراض الباعثة للوضع و ضوابط معرفة الحديث الموضوع فى المتن. والمقصود بمعرفة الوضع هنا هو الاحساس بأن هذا الحديث "فيه شيء". ونحن نحتاج الى تفتيش الكتب والمراجع الحديثية فى تعيينه: هل هو موضوع ام ليس موضوعا، لأن الذى يعرف كون الحديث موضوعا بدون نظر الى سنده إنما هو الذى متضلّع في علم الحديث.

يؤخذ على الإمام ابن القيم تساهله أحياناً فى الحكم بالوضع نتيجة تسرعه بالحكم اعتمادًا على حافظته واعتماده في بعض الأحيان على من سبقه. وجاء حكمه مرجوحا في عدد قليل منها، ولا يضره ذلك ولا يقلل من مكانته؛ فإن ذلك يُعد قليلا في جنب ما وفق وسدد فيه رحمه الله.

الهوامش

1. صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه، (بيروت: دار العلم للملايين ، ط: 4 سنة 2006م)، ص. 266
2. النازعات: 15
3. الزمر: 23

4. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق : دار الفكر، الطبعة: الثالثة 1418هـ -1997م)، ص.26
5. الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط : 6 ، سنة 1419هـ - 1998م) ص. 214
6. نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث، ص. 27
7. أبو الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ،تح :عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله بن محمد الغماري ، (بيروت: درا الكتب العلمية ، ط : 2 ، سنة 1981م)،ج1 ص. 5
8. ابن منظور الأفريقي، لسان العرب ، (القاهرة: دار الحديث ، سنة 1423هـ - 2003م)، ص.329 ج.9 مادة (وضع)
9.) الطلاق: من الآية 6(
10. الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (وضع) ، ص. 771
11. الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ص. 771
12. ابن دحية ، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب ، تح : جمال عزون ،(بيروت: مؤسسة الريّان) ص. 204
13. ابن منظور الأفريقي ، لسان العرب ، ج9 ص 330
14. الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، ص. 772
15. عمر بن حسن فلاتة ، الوضع في الحديث ، (دمشق : مكتبة الغزالي، سنة 1401هـ - 1981م)، ج1ص.107
16. محيي الدين بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت (بيروت : دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى 1405هـ - 1985م) ص.46
17. نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث، ص.301
18. أبي الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ذيل طبقات الحنابلة. تحقيق: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية،1372هـ) ج2 ص447، و ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، (القاهرة: دارالكتب الحديثة) ج 4 ص 21
19. الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة (السعودية :مكتبة الصديق ، ط1، 1408هـ) ص269، و ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء ، البداية والنهاية: تحقيق: أحمد أبو ملحم، علي نجيب عطوي وآخرون (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ، 1405هـ) ج 14ص 246
20. انظر أبياتاً منها: (ص 110).
21. بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيم الجوزية حياته وآثاره، (بيروت: المكتب الإسلامي ، ط2، 1403هـ) ص7

22. القيِّمُ: السيد وسَائِسُ الأمر. (ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، (القاهرة: دار الحديث ، سنة 1423هـ – 2003م) ص: 3784، مادة: قوم. فالمعنى: المسؤول عن المدرسة، والقائم بتدبير أمورها.
23. بشار عواد ، الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام، (القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة: الأولى، 1976م)، ص79
24. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (بيروت: دار الفكر، ط4، 1399هـ)، ج 1ص62
25. Putri Apria Ningsih, Pemikiran Ekonomi Ibnu Qoyyim Jurnal SYARI`AH, Vol 1, No 2 Tahun 2013
26. جمال بن محمد السيد، ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م) ص ج1 ص 84
27. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1ص62
28. جمال بن محمد السيد، ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، ج1 ص 83
29. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 4 ص23
30. جمال بن محمد السيد، ابن قَيِّم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، رسالة الدكتوراه في الحديث النبوي، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (المملكة العربية السعودية : الطبعة : الأولى، 1424هـ/2004م) ص300
31. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الحاوي للفتاوي، تحقيق : عبد اللطيف حسن عبد الرحمن (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة : الأولى 1421هـ – 2000م) ج2 ص 236
32. بكر بن عبد الله أبو زيد، ابن قيم الجوزية حياته وآثاره (192 – 194)، ومقدمة ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة (حلب، سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية، ، ط2، 1402هـ))ص15)
33. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة (حلب، سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية، ، ط2، 1402هـ) ،)ص 10)
34. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف،) ص19)
35. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص43 – 141).
36. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص 52)
37. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص 57)
38. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص 87)
39. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص 130)
40. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف،)ص 139)

41. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1403هـ) ج1 ص257
42. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف،)ص 51)
43. ابن قيم، المنار المنيف فى الصحيح و الضعيف (ص114 – 115).
44. العراقي عبد الرحيم بن الحسين ، شرح ألفية العراقي (بيروت : دار الكتب العلمية،د.س)(1/266) .
45. ابن قيم، المنار المنيف فى الصحيح و الضعيف (ص116)
46. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص87).
47. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص50 – 102).
48. أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (بيروت: المكتبة العلمية، د.س)، ص.99
49. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص50)
50. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص 51)
51. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص 51 انظر: تذكرة الموضوعات: (ص148) ، والمصنوع: (ص73ح75) ، وكشف الخفاء (ح874).
52. لسان العرب: (ص2087. مادة: سمج) ، والمصباح المنير. (1/287) :
53. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف:)ص54) ، وانظر المصنوع (148ح252) ، وتذكرة الموضوعات (ص148) ، وتمييز الطيب من الخبيث (ص 135(
54. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص80)
55. الأعراف: 18
56. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص57).
57. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص57).
58. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص57)
59. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص59).
60. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص59).
61. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص59).
62. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص61 – 63)
63. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص64)
64. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص64) .
65. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص64) . وانظر: الموضوعات لابن الجوزي ج3 ص 155

66. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص65)
67. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص66
68. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص67
69. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص166
70. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص76 – 77)
71. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص90).
72. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ص 100
73. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص102 – 105)
74. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص106)
75. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص106)
76. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص106)
77. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص108)
78. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص108)
79. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص109)
80. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص110)
81. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف)ص113)
82. الأنعام : 164
83. السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ص./264
84. انظر مثلاً العلامات والضوابط رقم1) ،. 3، 5، 8، 9، 10. (
85. ابن قيم، المنار المنيف فى الصحيح و الضعيف: (ص55)
86. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، كتاب بدء الخلق، باب خبير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، رقم 1202 و أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب استحباب الدعاء عند صياح الديك رقم 2729 . (المكتبة الشاملة)
87. أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار الفكر، د.س) رقم 5101
88. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثانية 1420هـ ، 1999م) رقم 21679 ج36 ص 13
89. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، فتح الباري، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار

الفكر) ج6 ص 353

90. مُحَمَّد بْن بَهَادر بْن عَبْد اللهِ الزركشي بدر الدّيْن المنهاجي ، الْإِجَابَةُ لِإِيْرَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ، المحقق :سعيد الأفغاني (بيروت: المكتب الإسلامي الطبعة :الأولى: عام 1358هـ=1939م) ج1ص58

91. ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص 124

92. أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل (فى المسند الحسين بن علي) ج 1 ص201

93. أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت : دار الفكر، د.س) ج1 ص 522

94. مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1406 هـ - 1985 م)

95. السَّخاوي، عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة. تحقيق: محمد عثمان الخشت،(بيروت: دار الكتاب العربي، ، 1405هـ) ج:1 ص:537

96. محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسي الهندي الشافعي ، ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد (القاهرة: مكتبة ابن تيمية الطبعة : الأولى ،)1401 ج1 ص 65

97. زين الدين محمد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير (مصر: المكتبة التجارية الكبرى الطبعة: الأولى، 1356) ج4 ص 138

TOWARDS MODERATE ISLAM

ISSN 1412-226x

AL-ZAHRÄ'

JOURNAL FOR ISLAMIC AND ARABIC STUDIES

In This Issue

- Preserving the Environment and the Prevention of Pollution in Islam
- Indonesian Student of Arabic Language: Needs and Aspirations
- The Concept of Understand and Knowledge of al-Qushayri
- The Series of the Dialogue Character in Quran
- Incurring Debt, It's Form and Application: An Aanalytical Study
- The Methode of Understanding Hadith on Shafi'i's View on His Book "al-Risala"
- The Rules and Criteria in Recognizing of Fabricated Hadiths: on Ibn Qayyim Through His Book Manarul Munif

Vol 13 No 1 ▪ 1437 H/2016 M